المشهد الاقتصادي الإسرائيلي: تحسن مع مخاوف مستقبلية

عاص أطرش

مدخل

بعد عقد من الزمن على الأزمة العالمية التي ضربت اقتصادات العالم، بدأ التفاؤل من جديد على إثر التعافي الاقتصادي لمعظم دول العالم في آن واحد، فمعدلات النمو التي سادت دول العالم خلال العام ٢٠١٧، قدرت ب ٣,٧٪، وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولي أن معدل النمو المتوقع في العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ قد يزيد عن ٣,٩٪. ورافق هذا الأداء تحسن في التجارة الدولية، رغم المخاطر الجيوسياسية التي تحيط بالعالم، وخاصة تصريحات ترامب المختلفة في القارة الأميركية، وكذلك في القارة الآسيوية التي من الممكن أن تعصف من جديد بالاقتصادات الدولية، إضافة إلى المخاوف من أثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على قوانين التجارة الخارجية في أوروبا. في سياق كل ذلك، يعتبر أداء الاقتصاد الإسرائيلي مرضيا خلال العام ٢٠١٧، فالمؤشرات الاقتصادية تدل على استدامة في النمو الاقتصادي رغم الانخفاض في المعدل مقارنة مع سنة ٢٠١٦. فالاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى معدلات تشغيل شبه تامة، وفاقت صادراته المائة مليار دولار وتحسن فائض ميزانه التجاري. ولكن معدلات النمو للفرد في الناتج المحلي ما زالت دون مجموعة الدول المتطورة، وما زال عدم المساواة في توزيع المداخيل من أعلى معدلات الدول المتطورة، رغم التحسن في مؤشرات الفقر ورغم زيادة الحد الأدنى للأجور. إضافة إلى كل ذلك،

فإن المناخ الجيو سياسي غير مستقر وبالذات بعد تصريحات ترامب الأخيرة بالنسبة للقدس والتوترات على الحدود الشمالية لإسرائيل وسياسات حكومة نتنياهو وائتلافه الحكومي الضيق الذي قد يخضع لتحولات محلية داخلية.

ضمن هذه المؤشرات، يستعرض فصل المشهد الاقتصادي، أهم المؤشرات لأداء الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١٧، ويعتمد بذلك على معطيات محلية من دائرة الإحصاء المركزية والمؤسسات والمعاهد والمكاتب الحكومية الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعطيات هي شبه نهائية ومن المحتمل أن تطرأ عليها في بعض الأجزاء تغييرات طفيفة على أثر نشر المعطيات النهائية.

ينقسم «المشهد الاقتصادي» إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث يركز الجزء الأول والثاني على استعراض التحولات والتطورات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٧، ويستعرض الجزء الثالث موجزا ملخصا للميزانيات المخصصة للمستوطنات في الضفة الغربية.

يستعرض الجزء الأول معدل النمو في الناتج المحلي، مقارنا ذلك مع السنوات السابقة ومع الدول المتطورة والدول الصاعدة، ويعرض مساهمة كل من مركبات الناتج المحلي على معدل النمو، وينفرد بباب خاص للتجارة الخارجية نظرا لأهميتها على الإنتاج المحلي والتشغيل وسوق العملة الأجنبية، وينتقل بعد ذلك ليستعرض مؤشرا آخر على الأداء الاقتصادي وهو سوق العمل، الذي يفصل فيه مركبات ومبنى القوى العاملة ومعدلات البطالة وتشغيل العمال المحليين وجزءا من العمال الفلسطينيين إضافة للعمال الأجانب، ويلقى الضوء على معطيات الأجرة المتوفرة، ومقارنة الأجرة في القطاعات المختلفة. ثم ينتقل إلى جدول غلاء المعيشة ومعدلات التضخم في السنة الحالية ومقارنتها مع السنوات السابقة.

نستعرض في الجزء الثاني ميزانية الحكومة بين التخطيط والتنفيذ، كونها الخطة الاقتصادية التي من خلالها تقرر أولويات الإنفاق والتطوير والصرف على المؤسسات المدنية والأمنية، إضافة للأجندة الاجتماعية التي ترجو الحكومة بلوغها. مع التطرق إلى العجز في الميزانية والدين الحكومي والعام والتدريج الائتماني الذي من المرجح أن يؤثر على الاستثمارات المحلية والعالمية، وقدرة الجهاز الاقتصادي على الوفاء بالتزاماته. ثم ينتقل الجزء الثاني ليستعرض السياسات النقدية وبالذات قرارات اللجنة النقدية حول نسبة الفائدة، آخذة بالاعتبار الاستقرار في الأسعار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويفسر فيما بعد المؤثرات التي حدت إلى تقوية الشيكل بالنسبة للعملة الأجنبية من خلال

التركـز في سـوق العملات، وفي نهاية الجزء نعرض أهـم التحولات التي طرأت على سوق الأوراق المالية خلال العام ٢٠١٧.

أما الجزء الثالث فهو استعراض مختصر للميزانيات التي تخصص للمستوطنات في الضفة الغربية، ويعتبر هذا الجزء ضعيفا نسـبيا بسـبب عدم توفر المعطيات، إلا بعض المعطيات التي يعلن عنها في مناسبات مختلفة، وبعض التقديرات غير الكاملة محليا وعالميا والتي تعبر عن اجتهادات مزوديها.

١. مؤشرات الأداء الاقتصادي

يتطرق هذا الجزء من «المشهد الاقتصادي» لأهم المؤشرات الاقتصادية، وكما هو الحـال في اهتمامات الاقتصـاد الكلي، يحاول أن يلقي الضوء على أهم المؤشـرات للأداء الاقتصادي في إسرائيل في سياق التحسن الملموس في أداء اقتصادات الدول المتطـورة، والمخـاوف العالمية التي رافقـت انتخاب ترامب رئيسـا للولايات المتحدة، والقرار بانسـحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ٢٠١٦، إضافة للأجواء الجيو سياسية التي ما زالت تعصف بدول الشرق الأوسط.

بلـغ النـمـو فـي الـنـاتـج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧ بالأسعار الثابتة، ٣٪، مقابل ٤٪ في ٢٠١٦.

١.١ النمو في الناتج المحلي

اسـتمر الاقتصاد الإسرائيلي في النمو في العام ٢٠١٧، ولم يبتعد عن التوقعات والتنبـؤات التي كانت خلال العام ٢٠١٦، فالمعطيات الأولية تشـير إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة، بلغ ٣٪، وهو أقل من معدل النمو الذي بلغ ٤٪ في عام ٢٠١٦. وتشير التنبؤات إلى أن النمو في عام ٢٠١٨ سيبلغ ٣,٤٪، وسـيكون في العام ٢٠١٩ أعلى، ويصل إلى ٣,٥٪ (جدول رقم ١)، مما يشـير إلى تنبـؤات إيجابية للسـنوات القادمـة، وإلى وجود الاقتصاد الإسـرائيلي في حالة من النمو المستدام.

لقـد شـمل النمو كل مركبـات الناتج المحلـي، ودعم ذلك التحسـن الذي طرأ في الأسـواق العالمية وزيادة وتيرة اتسـا ع التجارة الخارجية، حيث أن اتسـع تصدير السلع من جديد مقارنة مع العاميين الماضيين، وكذلك الأمر بالنسبة لتصدير الخدمات التي تعبر بالأسـاس عن أنشـطة قطا ع الهايتك وتشكل رافعة للنمو الاقتصادي. إذ يشـكل تصدير الخدمات ٤٤٪ من الصادرات الإسـرائيلية. من جهة أخرى، اسـتمر النمـو في الاسـتهلاك الشـخصي والعام، فوتيرة النمو في الاسـتهلاك الشـخصي أصبحـت متوازنـة أكثر، ودخلـت إلى المجموعـات السـكانية ذات الدخل المنخفض نسـبيا، نتيجـة لعدة عوامل أهمها: زيـادة أجر الحد الأدنى، توفر إمكانية السـحب

الزائـد والقروض بنسـب الفائدة المتدنية نسـبيا، وشـعور هـذه المجموعات بالأمان الاقتصادي نتيجة لانخفاض معدلات البطالة وتحسن أداء سوق العمل ووصوله إلى حالة قريبة من التشـغيل التام (جدول رقم ١)، إضافة إلى انخفاض الضرائب على السـلع الاستهلاكية. فكما تشـير معطيات دائرة الإحصاء المركزية، وصلت الزيادة السـكانية إلى ١,٩٪ في إسـرائيل، لذا ارتفع الناتج المحلـي الإجمالي للفرد بـ ١٪ مقارنة بـ ١,٩٪ في عام ٢٠١٦ وبلغ حجم الناتج المحلي للفرد ١٤٤,٥ ألف شيكل أو ٤٠,١ ألف دولار بالأسعار الجارية، وللمقارنة، بلغ النمو في الناتج المحلي للفرد في دول منظمة التعاون والتنمية ١,٩٪.

لقد ارتفع الاسـتهلاك الشـخصي في العام ٢٠١٧ بـ ٣٪ بوتيرة أقل من عام ٢٠١٦ ، إذ ارتفع الاسـتهلاك الشـخصي في العام ٢٠١٦ بـــ ٦,١٪. وبالنظر للارتفاع في الاسـتهلاك الشـخصي للفرد في العام ٢٠١٧، بلغ الارتفاع للفرد الواحـد ١,١٪، مقابـل ٤٪ للفـرد في العـام ٢٠١٦، حيث ارتفـع الإنفاق على الاسـتهلاك للمنتوجـات شـبه المعمرة (الألبسـة والأحذية) في العـام ٢٠١٧ بـ ٤,٧٪ للفرد، وارتفع الإنفاق على الاسـتهلاك الجاري (الغذاء، السـكن، الطاقة والخدمـات الأخـرى) بـــ ٢,٢٪ للفـرد، فيما انخفـض الإنفاق على اسـتهلاك المنتوجات المعمرة بـ ١٠,٩٪ للفرد.

بلغ حجم الناتج المحلي للفرد ١٤٤,٥ ألف شيكل أو ٤٠,١ ألف دولار في عام ٢٠١٦.

أما الارتفاع في الإنفاق على الاسـتهلاك العام فقد ارتفع بـ ٢,٨٪ مقابل ٣,٩٪ فـي العـام ٢٠١٦. ويمثـل هذا الارتفاع فـي الإنفاق العام، ارتفاعا في الاسـتهلاك المدني، واسـتقرارا في الإنفاق على الاسـتهلاك الأمني، في حين تشـير تنبؤات بنك إسرائيل إلى أن الارتفاع في الإنفاق على الاستهلاك الشخصي سيسجل ٤٪ خلال العام ٢٠١٨ و٣٪ خلال العام ٢٠١٩. أما التنبؤات لارتفاع الإنفاق على الاسـتهلاك العام، فتتوقع وحدة البحث في بنك إسرائيل ارتفاعا بـ ٢٪ في عام ٢٠١٨ و٣٪ في العام ٢٠١٩ (جدول رقم ١).

شهد العام ٢٠١٧، ارتفاعا في الأصول الثابتة بـ ٢,٨٪ مقابل ١١,٩٪ في العام ٢٠١٦، وكان الارتفاع في العام ٢٠١٧ في البناء للسكن ولغير السكن، والاستثمار فـي البحـث والتطوير، البرمجـة، البحث عن النفط والغاز والاسـتثمار في الماكينات والأجهزة، مقابل الانخفاض في الاستثمار بوسائل المواصلات.

أما مركبات الناتج المحلي الإجمالي الأخرى حسب طريقة الإنفاق، فقد دلت على ارتفاع في الصادرات في الأسعار الثابتة بـ ٢,٣٪، وارتفاع في الواردات بالأسعار الثابتة بـ ٣,٩٪.

جدول رقم ١:

التغيير في النسب المئوية والتنبؤات للمستقبل حسب وحدة البحث في بنك إسرائيل.

	٢٠١٧	التنبؤات ٢٠١٨	التنبؤات ٢٠١٩
الناتج المحلي الإجمالي	٣	٣,٤	٣,٥
الواردات المدنية (لا تشمل المجوهرات السفن والطيران)	٥,٥	٤	٧,٥
الاستهلاك الشخصي	٣	٤	٣
الاستثمار في الأصول الثابتة (لا يشمل السفن والطيران)	٢,٨	٣	٧
الاستهلاك العام (لا يشمل الواردات الأمنية)	٢,٨	٢	٣
الصادرات (لا تشمل المجوهرات والستارت أب)	٣,٩	٣,٥	٦
البطالة في جيل ٢٥-٦٤ سنة	٣,٧	٣,٦	٣,٦
نسبة الفائدة - بنك إسرائيل	٠,١	٠,٢٥	٠,٥

المصدر: بنك إسرائيل، كانون الثاني ٢٠١٨. تنبؤات الاقتصاد الكلي لوحدة البحث، القدس.

شهد العام ٢٠١٧ ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي التجاري بـ ٣,٢٪ مقارنة بـ ٤,٢٪ في العام ٢٠١٦ و٢,٧٪ في العام ٢٠١٥. وتتمثل التغييرات في الناتج المحلي التجاري ارتفاعا في كل من ناتج الصناعة والتعدين بـ ٣,٣٪، و ٣,٣٪ في القطاع التجاري وخدمات الضيافة، و ٣,٢٪ في ناتج قطاع المعلومات والاتصالات، و ٤٪ في ناتج الخدمات المالية، العلمية والفنية، و ٤,١٪ في البناء و ٤,٨٪ في المواصلات والتخزين والبريد و ١,٤٪ في الزراعة، فيما حدث انخفاض بـ ٠,٩٪ في ناتج الكهرباء والمياه، أما ناتج الخدمات العامة والجماهيرية فقد ارتفع بـ ١,٥٪ مقابل ٣,٤٪ في العام ٢٠١٦.[١]

لم يكن النمو في إسرائيل مختلفا عما كان في هذه الفترة في العالم، فالزخم الموجب في الاقتصاد العالمي، أظهر تحسنا في معدلات النمو وتحسنا في التجارة الخارجية، فنمو اقتصادات دول مجموعة اليورو استمر في الوتيرة الموجبة، وارتفعت قيمة اليورو في العالم، وبلغت معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي ٢,٥٪، وفي كل من: فرنسا ٢,٨٪ ، ألمانيا ٢,١٪ وفي الولايات المتحدة ورغم الضعف الذي ميز الاقتصاد الأميركي في الربع الأول فقد بدأ بالتعافي في الربع الثاني ودخل إلى نمو

سريع نسبيا في الربع الثالث والرابع ، ووصل معدل النمو السنوي إلى ٢,٣٪ بعدما كان ١,٥٪ في العام ٢٠١٦. وفي اليابان استمر النمو الذي ميز السنتين الأخيرتين، وفـي الصين والهند أكبر الاقتصادات في آسـيا، اشـارت المعطيـات الأولية أن معدل النمو بلغ ٧٪ ولم يختلف معدل النمو في الصين والهند عما كان عليه سابقا.

تميز العام ٢٠١٧ بارتفاع الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات، إذ زاد التصدير عن ١٠٠ مليار دولار مسجلا ارتفاعا بـ ٥٪.

١.٢ التجارة الخارجية

تميـز العام ٢٠١٧ بارتفاع الصادرات الإسـرائيلية من السـلع والخدمات، إذ زاد التصديـر عـن ١٠٠ مليار دولار مسـجلا ارتفاعا بـ ٥٪ [٢] عن عـام ٢٠١٦. لقد لوحظ تفاوت في نمو التصدير في القطاعات المتعددة، فصادرات السلع بلغت ٥٣ مليار دولار (لا يشـمل التصدير لمناطق السـلطة الفلسـطينية) بزيادة ١٪ عن عـام ٢٠١٦. وبدون المجوهرات كان النمو ٣٪، وبلغ التصدير الصناعي الذي يسـاوي ٨٥٪ من الصادرات السـلعية ٤٥ مليار دولار بزيادة ٣٪ عن العام ٢٠١٦. أما تصدير المجوهرات فقد بلغ ٦,٩ مليار دولار وسجل انخفاضا بقيمة ٧٪ عن عام ٢٠١٦، وارتفع التصدير الزراعي بـ ٢٪ حيث بلغ ١,٢ مليار دولار. أما تصدير الخدمات فارتفع بـ ١٠٪ وبلغ ٤٤ مليار دولار مقارنة بـ ٣٣ مليار دولار في بداية العقد الحالي.[٣]

١.٣ تصدير الهايتك والقطاعات الصناعية

تشير التقديرات الأولية للدائرة الاقتصادية في معهد التصدير أن حجم تصدير الهايتـك (صناعـة وخدمات) وصل ٤٥ مليار دولار فـي العام ٢٠١٧، ما يعني أن صـادرات الهايتـك بلغت ٤٥٪ من الصادرات الإسـرائيلية، وأن الارتفاع في هذه الصادرات بلغ ٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٦. لقد بلغ حجم صادرات الهايتك الصناعية (أجهـزة ومنتوجـات) ٢٢,٥ مليار دولار، وحافظ على القيمـة التي كانت في عام ٢٠١٦، والجديـر بالذكـر أنه خـلال العـام ٢٠١٧ تأثر التصدير مـن الانخفاض الحاد في العناصر الالكترونية نتيجة لتحديث خط الإنتاج في شـركة أنتل وتوقف الإنتاج، والمتوقع أن يستأنف في بداية عام ٢٠١٨ ويعوض الانخفاض الذي حدث. ورغم ذلك حافظ الهايتك الصناعي على اسـتقراره، ولم ينخفض في عام ٢٠١٧، نتيجة للارتفاع في تصدير الأدوية في العام ٢٠١٧ بـ ٨٪ معوضا الانخفاض في العناصـر الالكترونيـة، وارتفع أيضـا تصدير أجهزة الطيران بـ ١٠٪ والأجهزة الطبية بنسبة ٨٪. من جهة ثانية، استمر التسارع في قطاع خدمات الهايتك الذي ارتفع بـ ٧٪ ووصل إلى ٢٣ مليار دولار، وبهذا يشكل هذا القطاع ما يقارب ربع الصادرات الإسرائيلية.[٤]

وصـل حـجـم تـصـديـر الـهـايـتـك (صناعة وخدمات) ٤٥ مليار دولار فـي الـعـام ٢٠١٧، مـا يـعـنـي أن صادرات الهايتك بلغت ٤٥٪ من الصادرات الإسرائيلية

أمـا التصدير فـي باقي القطاعات الصناعية فتميز بالزيـادة، فقطاع الكيماويات ارتفع بـ ١٧٪ وبلغ ٨ مليار دولار، وارتفع تصدير الأجهزة والسلع البلاستيكية بـ ٧٪ ووصل إلى ٢,٢ مليار دولار، وارتفعت صادرات الأجهزة الكهربائية والطاقة البديلة والإلكترونيـات بـ ٨٪ ووصلـت إلى ١,٢ مليـار دولار، وارتفعت صـادرات الأغذية والمشـروبات بـ ٨٪ ووصلت إلى واحـد مليار دولار، والنسـيج ارتفع بـ ٧٪ ووصل إلـى ٨٥٠ مليـون دولار، وارتفـع تصديـر المعادن بـ ١٦٪ ووصل إلـى ٦٤٠ مليون دولار، فيمـا انخفضـت الصادرات في كل مـن الآلات ومنتوجات النفط والمجوهرات والمنتوجات الورقية والخشب والطباعة.

بلغ حجم التصدير إلـى الاتـحـاد الأوروبي ٣٥٪ من مجمل الصادرات السلعية، وخـاصـة إلـى كـل من بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا وقبرص.

لقد أثر اتساع التجارة الخارجية العالمية على الصادرات الإسرائيلية، رغم انخفاض قيمة الدولار بالنسـبة للشـيكل الإسـرائيلي، وأدى ذلك إلى ازديـاد الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، بعد الانخفاض في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث ارتفعت بنسبة ٢٠٪ ووصل حجمها إلى ١٦ مليار دولار، وبلغ حجم التصدير إلى الاتحاد الأوروبي ٣٥٪ من مجمل الصادرات السلعية، وخاصة إلى كل من بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا وقبرص. أما الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية فحافظت على استقرارها مقارنة مع العام ٢٠١٦ وبلغ حجم الصادرات السلعية ١١,٥ مليار دولار ومشـكلا ٢٥٪ من مجمل الصادرات السـلعية. فيما انخفضت الصادرات السـلعية إلى آسيا بـ ١٥٪ وشكلت ١٨٪ من مجمل الصادرات السلعية الإسرائيلية، وارتفعت الصادرات إلى أميركا اللاتينية بـ ٣٪، فيما انخفضت الصادرات إلى أفريقيا بـ ٢٣٪ مشكلة ٢٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية السلعية.[٥]

وفي المجمل، تحققت التنبؤات التي كانت تشير في العام ٢٠١٦ إلى أن الصادرات الإسرائيلية ستصل إلى ١٠٠ مليار دولار.[٦] أما التنبؤات لعام ٢٠١٨، وعلى أثر اتساع التجارة الخارجية في العام ٢٠١٧، فسـوف يزداد اسـتيراد الدول المتطورة سيزداد ولكـن بوتيـرة أقل من العـام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات الإسـرائيلية ولكن بنسـب معتدلة مقارنة في العام ٢٠١٧ مع ارتفاع في الصادرات الإسـرائيلية بنسـبة تقارب ٣٪ حسـب ما تتوقعـه الدائرة الاقتصادية في معهـد التصدير، بينما تشـير تنبؤات بنك إسـرائيل المركزي إلى ارتفاع متوقـع للتصدير بدون المجوهرات و«الستارت اب» بـ ٣,٥٪ في عام ٢٠١٨.

انخفضت الصادرات إلى أفريقيا بـ ٢٣٪ مشكلة ٢٪ من مجمل الصادرات الإسرائيلية السلعية.

وللتلخيـص، تظهر معطيات الصادرات والواردات بالشـيكل الإسـرائيلي أن نمو صادرات السـلع والخدمات بلغ ٢,٣٪ بالأسـعار الثابتة مقارنة بـ ٢,٥٪ في العام ٢٠١٦ وانخفاضا بـ ٢,٧٪ في العام ٢٠١٥، أما واردات السلع والخدمات بالأسعار

الثابتة، فقد ارتفعت في العام ٢٠١٧ بـ ٣,٩٪ مقابل ٩,٤٪ في العام ٢٠١٦ وانخفاضا بـ ٠,٣٪ في العام ٢٠١٥. ويدل حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات على فائض بقيمة ٤,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقابل فائض ٦,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٦، أما الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيدل على فائض بقيمة ٩,٦ مليار دولار في العام ٢٠١٧ مقابل فائض بقيمة ١٢ مليار دولار في العام ٢٠١٦، ويبلغ الفائض في الحساب الجاري ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٦.[٧]

بلغ معدل البطالة ٤,٢٪ في ٢٠١٧، بانخفاض ٠,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

وكما هو الحال في المشهد الاقتصادي في السنوات السابقة، فإن الصادرات الإسرائيلية لا تشمل الصادرات إلى الأراضي الفلسطينية، ولا تتوفر معطيات حتى كتابة هذا التقرير حول عام ٢٠١٧، أما الصادرات الإسرائيلية إلى فلسطين لعام ٢٠١٦، فتشير معطيات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن الصادرات الإسرائيلية لفلسطين بلغت ٣١٢٣ مليون دولار، وتشكل هذه الواردات بالنسبة لفلسطين ٥٨,٢٣٪ من مجمل الواردات السلعية الفلسطينية وهي النسبة نفسها التي كانت في عام ٢٠١٥، أما الواردات السلعية الإسرائيلية من فلسطين فقد بلغت ٧٧٠,٨ مليون دولار وتشكل هذه القيمة ما يقارب ٨٣,٢٪ من مجمل الصادرات السلعية الفلسطينية، أما مجموع الواردات الخدمية من فلسطين فقد بلغت ١٦١,٤ مليون دولار، وبلغت قيمة تصدير الخدمات إلى فلسطين ١٣٧ مليون دولار، وهذا يعني أنه في الميزان التجاري الخدمي مع فلسطين هناك عجز بقيمة ٢٤,٤ مليون دولار.[٨]

١.٤ سوق العمل

تدل نتائج مسوحات القوى العاملة في إسرائيل أن سوق العمل يتمتع بتشغيل شبه كامل، وقد أظهرت النتائج الإحصائية تحسنا في المعدلات العامة لأداء سوق العمل خلال عام ٢٠١٧، فمعدل البطالة بلغ ٤,٢٪ بانخفاض ٠,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٦ و٦,٩٪ في عام ٢٠١٢. وخلافا لعام ٢٠١٦، شمل انخفاض معدل البطالة جميع المجموعات السكانية في العام ٢٠١٧، لقد انخفضت نسبة البطالة بين الرجال لتصل إلى ٤,٢٪ مقارنة بـ ٤,٧٪ في العام ٢٠١٦ وبين النساء انخفضت نسبة البطالة إلى ٤,٣٪ مقارنة بـ ٤,٩٪ في عام ٢٠١٦. وعند مقارنة اليهود مع العرب المواطنين في إسرائيل، تبين أيضا أن نسب البطالة بين اليهود انخفضت إلى ٤,١٪ وبين العرب انخفضت إلى ٥٪، حيث انخفضت بين الرجال اليهود إلى ٤,١٪ مقارنة بـ ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ وبين الرجال العرب انخفضت إلى ٤٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ في

انخفضت نسب البطالة بين اليهود إلى ٤,١٪ وبين العرب إلى ٥٪.

عام ٢٠١٦ وكذلك الأمر بين النساء، إذ انخفضت نسبة البطالة بين النساء اليهوديات إلى ٤,١٪ مقارنة بـ ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ وبين النساء العربيات انخفضت لـ ٧٪ مقارنة بـ ٩,٢٪ في عام ٢٠١٦.

في العام ٢٠١٧، بلغ عدد المحبطين من إيجاد عمل ٢١,٢ ألف، منهم ٥١,٢٪ من اليهود والباقي من العرب.

جدول رقم ٢: الاشتراك في قوة العمل حسب المجموعات السكانية في إسرائيل

بين العرب المواطنين في إسرائيل	بين اليهود المواطنين في إسرائيل	إسرائيل	
٤٥,٧٪	٦٧,٩٪	٦٤٪	الاشتراك في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق
٦٢,٩٪	٧٠٪	٦٩٪	اشتراك الرجال في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق
٢٨,٤٪	٦٥,٩٪	٥٩,٣٪	اشتراك النساء في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق
٥٪	٤,١٪	٤,٢٪	البطالة من قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق
٤٪	٤,٢٪	٤,١٪	البطالة من قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق – رجال
٧٪	٤,١٪	٤,٣٪	البطالة من قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق - نساء

المصدر: جمع من معطيات دائرة الإحصاء المركزية، خبر للصحافة ٢٠١٨/١/٣١- القدس، إسرائيل [٩]

يلاحظ أيضا أن نسبة الاشتراك في قوة العمل بلغت ٦٤٪ مقارنة بـ ٦٤,١٪ في السنوات ٢٠١٥– ٢٠١٦، وكان هذا الانخفاض بين النساء اليهوديات، حيث بلغت مشاركتهن ٦٥,٩٪ مقارنة بـ ٦٦,٢٪ عام ٢٠١٦، في حين أن نسبة مشاركة الرجال اليهود لم تتغير وبقيت ٧٠٪. أما الرجال العرب فقد انخفضت مشاركتهم في قوة العمل لتصل إلى ٦٢,٩٪ مقارنة بـ ٦٣,٦٪ في عام ٢٠١٦، وارتفعت نسبة مشاركة النساء العربيات لتصل ٢٨,٤٪ مقارنة بـ ٢٧,١٪ عام ٢٠١٦.

يمكننا القول إن هناك استقراراً في نسبة المشاركة في قوة العمل، ولكن هذا الاستقرار هو مؤشـر على وجود مشـكلة ما، يمكن أن تكون لها تأثيرات سـلبية على سوق العمل في حال عدم تحفيز قوى أخرى للدخول لسوق العمل. ومن المرجح أن مصدر هذه الظاهرة، جاء نتيجة لتأثير التغييرات الديمغرافية وتأثير التغييرات في مبنى قوة العمل.

بلغ حجم قوة العمل ٣,٩٩٣ مليون شخص بزيادة ١,٧٣٪ عن عام ٢٠١٦. منهم ٨٢,٤٪ من اليهود و ١٣,٦٧٪ من العرب، والباقي من العمال غير العرب واليهود المواطنين في إسرائيل، إضافة للأجانب والفلسطينيين من الضفة الغربية.

بلغ حجم قوة العمل ٣ , ٩٩٣ مليون شخص بزيادة ١ , ٧٣٪ عن عام ٢٠١٦. منهم ٨٢ , ٤٪ مـن اليهود و ١٣ , ٦٧٪ مـن العرب، والباقي من العمال غير العرب واليهود المواطنين في إسرائيل، إضافة للأجانب والفلسطينيين من الضفة الغربية.

تبلغ نسـبة العمال المياومين من حجم القوى العاملة ٥٣ , ٩٪ وهي النسـبة نفسها التي كانت في عام ٢٠١٦، حيث يعمل ٦٠ , ٧٪ من الرجال خارج أماكن سـكنهم و ٤٦ , ٦٪ من النسـاء يعملن خارج أماكن سـكنهن، وترتفع المياومة بشكل خاص بين سـكان المسـتوطنات في الضفة الغربية، إذ تصل النسبة إلى ٦٥ , ٢٪ (٦٦ , ٣٪ في العام ٢٠١٦)، ومنهم ٧٥ , ٦٪ يعملون داخل إسرائيل (٧٦٪ في العام ٢٠١٦).

مـن الجديـر بالذكر أن عدد العاملين في الهايتك بلـغ ٣٠٣ ألف عامل أجير منهم ١٩٩ ألفاً من الرجال و١٠٤ آلاف من النسـاء، بزيادة سـتة آلاف عامل من الرجال والنسـاء مقارنة فـي عام ٢٠١٦، منهم في الصناعات التـي تصنف كصناعات عليا (هايتـك) مـا يقارب ١١٣ ألف عامل أجير، أما في قطاع الخدمات في مجال الهايتك فقد بلغ عدد الأجيرين ١٩٠ ألفاً.

بلغ عدد العاملين في الهايتك ٣٠٣ ألف عامل أجير منهم ١٩٩ ألفاً من الرجال و١٠٤ آلاف من النساء.

وصل عدد الوظائف بأجرة شـهرية ما يقارب ٣,٨ مليون أجير، وحسـب المعطيات المتوفرة لشهر تشرين الثاني ٢٠١٧، فإن معدل الأجرة الشهرية للأجير بلغت بالأسعار الجارية ٩٩١٢ شيكلا، وبالأسعار الثابتة ٩٤٩٩ شيكلا. وتفاوت معدل الأجرة الشهرية بين القطاعات المختلفة، فقد بلغ معدل الأجرة الشهرية في الشركات غير المالية ١٠٥٥١ شـيكلا وتمثل هذه الشـركات٦٤ , ٤٪ من مجمـل العمال الأجيرين في إسـرائيل، وفي القطاع الحكومي بلغ معدل الأجرة الشهرية ١٠١٠٠ شيكل ويمثل هذا القطاع ١٨,٧٪ من مجمل الأجيرين، وفي المؤسسـات غير الربحية الخاصة التي يشـكل فيها الأجيرون ٧,٢٪ من مجمل الأجيرين كان معدل الأجرة الشهرية ٥٦٨٩ شيكلا. وفي قطاع الأسر الذي يشـكل فيه الأجيرون٦ , ٦٪ من مجمل الأجرين كان معدل الأجرة الشـهرية ٤٧٨١ شـيكلا، أمـا القطاع المالي الذي يشـكل ٢,٩٪ من مجمل الأجيريـن فإن معدل الأجرة الشهرية كان أعلى من باقي القطاعات وبلغ ١٦٦٦٣ شيكلا.[١٠]

من الجدير بالذكر أن سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات استوعب ١٣٠٧٠٠ عامـل فلسـطيني خـلال العام ٢٠١٧ بزيـادة ١٤٠٠٠ عامل مقارنة فـي العام الذي

سـبقه، لقد عمل داخل إسرائيل والمسـتوطنات ٦٧٩٠٠ عامل بتصاريح عمل رسمية و٤٣٤٠٠ عامل بدون تصاريح و١٩٤٠٠ عامل يحملون وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي. من مجمل العمال العاملين في إسـرائيل والمسـتوطنات في الضفة الغربية عمل ٢٢١٠٠ عامل في المستوطنات والباقون داخل الخط الأخضر. واستوعب قطاع البناء والتشييد ٦١,٦٪ من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. وتعتبر الأجرة اليومية أحد عوامل الجذب الرئيسية للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، إذ بلـغ معـدل الأجر اليومي لهؤلاء العمال ٢٢٦,٧ شـيكل يوميا مقارنة بمعدل أجر يومي في الضفة الغربية بواقع ١٠١,٥ شيكل وفي غزة ٥٩,٤ شيكل.[11]

استوعب سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات ١٣٠٧٠٠ عامل فلسطيني خلال العام ٢٠١٧ بزيادة ١٤٠٠٠ عامل مقارنة بالعام الذي سبقه، لقد عمل داخل إسرائيل والمستوطنات ٦٧٩٠٠ عامل بتصاريح عمل رسمية و٤٣٤٠٠ عامل بدون تصاريح و١٩٤٠٠ عامل يحملون وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي.

١.٥ التضخم المالي

ارتفـع مؤشـر غـلاء المعيشـة في العـام ٢٠١٧ بـ ٠,٤٪ [12] بعـد أن انخفض بـ -٠,٢٪ في العام ٢٠١٦، ففي كانون الثاني من العام ٢٠١٧ استمر الانخفاض في مؤشـر غلاء المعيشـة، ومن ثم تحول الاتجاه حتى نهاية شهر أيار، وانخفض المؤشر من جديد في حزيران ثم بدأ التحول والاتجاه إلى ارتفاع مؤشـر الغلاء للمسـتهلك حتـى تشـرين الأول، وفي تشـرين الثاني انخفض المؤشـر ليصل لـ -٠,٣٪ وعاد ليرتفـع فـي كانـون الأول بـ ٠,١٪(شـكل رقم ١). وبنظرة أكثر شـمولية يمكن أن نرى أن معدل التضخم الشهري كان موجبا في تسعة من أشهر السنة، وكان هناك انخفاض حاد فقط في شـهر واحد من السـنة[13] وهو بعكس الاتجاهات التي ميزت الاقتصاد الإسرائيلي في السنتين الأخيرتين.

من مجمل العمال العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الضفة الغربية، عمل ٢٢١٠٠ عامل في المستوطنات والباقون داخل الخط الأخضر.

استوعب قطاع البناء والتشييد ٦١,٦٪ من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

شكل رقم ١: نسبة التغيير في اسعار المستهلك للعام ٢٠١٧

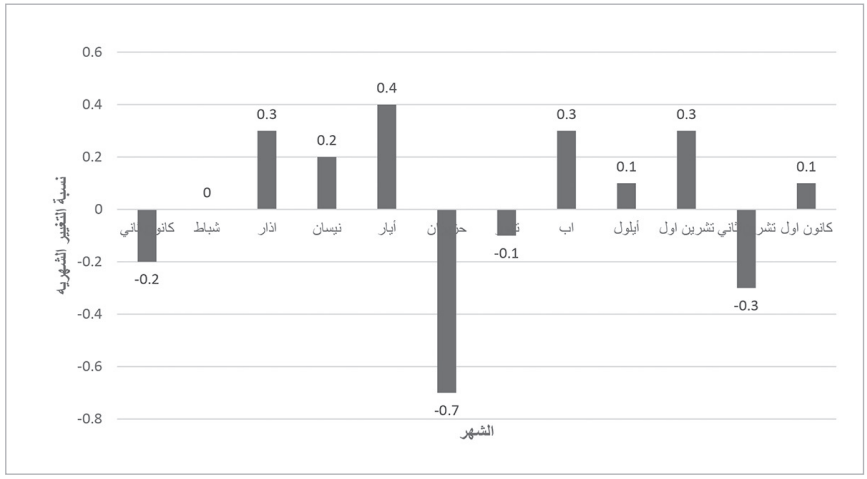

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٨ – القدس.

خلال العام ٢٠١٧، انخفضت أسعار كل من مجموعات الاستهلاك التالية مقارنة بعـام ٢٠١٦: الخضـار والفواكه، الأثاث والأجهزة البيتيـة، المواصلات والاتصالات والأحذيـة والألبسـة، فيما ارتفعت أسـعار كل مـن المجموعات الاسـتهلاكية التالية مقارنة بـ ٢٠١٦: الأغذية، السكن، صيانة السكن، الصحة، التربية والتعليم، الثقافة والترفيه وسلع أخرى. وساهم كل من المجموعات الاستهلاكية التابعة لصيانة السكن والسـكن والصحة أكثر من غيرها في ارتفاع مؤشـر غلاء المعيشة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشـر غلاء المعيشـة حسب السلة الاسـتهلاكية للخمس الأدنى من المداخيل الأسـرية، لم يتغير مقارنة بعام ٢٠١٦، بينما ارتفع مؤشـر غلاء المعيشـة بـ ٠,٣٪ حسـب السـلة الاسـتهلاكية للخمس الأعلى، ما يدل على أن الارتفاع الأكبر كان في السلال الاستهلاكية من الخمس الثاني حتى الرابع (الطبقة الوسطى وهوامشها).

من الجدير بالذكر ان مؤشـر غلاء المعيشـة في إسرائيل بدأ يتجه نحو الانخفاض منذ العام ٢٠٠٩، وفي السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٢–٢٠١٧)، ارتفع مؤشر غلاء المعيشة بصورة تراكمية بمعدل ٠,٨٪.[١٤]

بـدأ مـؤشـر غـلاء المـعـيـشـة في إسرائيل يتجه نحو الانخفاض منذ العام ٢٠٠٩، وفي السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٢-٢٠١٧)، ارتفع مؤشر غـلاء المعيشة بـصورة تراكمية بمعدل ٠,٨٪.

لقد تأثر مؤشـر الغلاء بعدة عوامل في السـنوات الأخيرة منها، انخفاض أسعار الطاقة، وتخفيض الأسـعار الإدارية في السـنوات ٢٠١٤و ٢٠١٥ وأيضا في بداية ٢٠١٦، وتأثر أيضا من سـوق العمل في العام ٢٠١٦ و٢٠١٧ واتجاه سـوق العمل نحو التشـغيل الكامل، إضافة إلى ارتفاع قيمة الشـيكل بالنسـبة للعملات الأجنبية والتحولات في السوق المحلية والأجنبية.

مـن الملاحـظ أن معدلات التضخم المالي ما زالت أقـل من المعدل الذي حدده بنك إسرائيل، ولا يوجد أي تغيير في التوقعات، رغم أن معدل التضخم في إسرائيل كان موجبا في العام ٢٠١٧ ، بعد أن كانت معدلات تضخم سنوية سلبية منذ عام ٢٠١٤، لقد ميزت معدلات التضخم كافة المركبات لمؤشر غلاء المعيشة.

ويظهر أن أنه ما زالت عوامل كابحة للتضخم من جانب العرض، وأمثلة على ذلك سعر تبادل العملات الأجنبية بالشيكل والتطورات البنيوية، منها التدخلات الحكومية وتشجيع التنافس وتقليص القوى الاحتكارية في العديد من القطاعات، ولم يكن ذلك بالصدفـة، فمعـدل التضخم المالي في إسـرائيل أقل من المعدل فـي منظمة التعاون والتنمية، فعلى سبيل المثال بلغ معدل التضخم المالي في دول مجموعة اليورو ١,٤٪ وفي الولايات المتحدة الأميركية ١,٥٪ وفي اليابان ١,١٪.

ولا بـد مـن التذكير هنا أن معدلات التضخم العالمية تؤثر على معدل التضخم في إسرائيل عن طريقة أسعار الاستيراد. ولأن معدلات التضخم ما زالت منخفضة منذ

فترة طويلة، لذا فإنه يمكن الافتراض أن هناك عوامل ذات ميزات مستمرة، ويمكن الافتراض أن معدلات التضخم ستكون منخفضة في السنة الحالية وأن ارتفاعها سيكون بحدود الحد الأدنى للمعدل (١٪)، مدعوما بعوامل هي، السياسية النقدية التوسعية التي تهدف إلى الوصول إلى معدل التضخم الذي حدده بنك إسرائيل، كذلك الأمر بالنسبة لنسبة التضخم المالي في العالم، التي هي دون المجالات التي حددتها البنوك المركزية في العالم، ونسبة الفوائد المنخفضة عالميا، مع أن نسبة الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية ارتفعت في السنتين الأخيرتين بينما ما تزال دول الاتحاد الأوروبي ماضية في سياساتها التوسعية النقدية الهادفة لتنشيط الاقتصادات في دولها. رغم هذا، ورغم التحسن في أداء الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن تستمر في إسرائيل معدلات تضخم منخفضة في العام ٢٠١٨.

٢. السياسات المالية والنقدية

٢.١ ميزانية الحكومة

أقرت الكنيست في نهاية ٢٠١٦ ميزانية للسنوات ٢٠١٧ و٢٠١٨، حيث أقرت ميزانية بحجم ٣٥٩,٧ مليار شيكل للعام ٢٠١٧ و٣٧٦,٧ مليار شيكل للعام ٢٠١٨، حيث خطط لارتفاع حقيقي بـ ٥,٢٪ عن عام ٢٠١٦ وخطط لعجز بقيمة ٢,٩٪ من الناتج أي ما يعادل ٣٦,٦ مليار شيكل، وارتكز قرار الميزانية على عدة مبادئ، أهمها: توزيع عادل للموارد القومية، معالجة أزمة السكن، تخفيض غلاء المعيشة وتحفيز النمو وتحسين الإنتاجية من خلال تخفيض الضرائب وخاصة ضريبة الشركات، ففي العام ٢٠١٧ خفضت ضرائب الشركات لـ ٢٤٪ بدل ٢٥٪ والمخطط أن تكون نسبة ضريبة الشركات ٢٣٪ في عام ٢٠١٨، كذلك أجريت إصلاحات في مجال ضريبة الدخل على الأفراد وخاصة على المداخيل التي تعرف من خلالها الطبقة الوسطى، وأجريت أيضا تخفيضات ضريبية على شركات الهايتك، وخاصة الشركات التي دخلها ١٠ مليار شيكل فما فوق، إضافة إلى إصلاحات ضريبية تعمل على تقليص عدم المساواة في المداخيل[١٥] أما للعام ٢٠١٩، فقد أقرت ميزانية ٣٩٧,٣ مليار شيكل، منها ٦٠ مليار شيكل لوزارة التربية والتعليم، ٣٨ مليار شيكل لوزارة الصحة، و١٣ مليار شيكل لوزارة الرفاه، أما نصيب وزارة الأمن والأمن الداخلي فقد بلغ ٧٣,٥٥ مليار شيكل، إضافة إلى ١١٦ مليون شيكل للتنسيق في المناطق المحتلة.[١٦]

أقرت للعام ٢٠١٩ ميزانية ٣٩٧,٣ مليار شيكل، منها ٦٠ مليار شيكل لوزارة التربية والتعليم، ٣٨ مليار شيكل لوزارة الصحة، و١٣ مليار شيكل لوزارة الرفاه، أما نصيب وزارة الأمن والأمن الداخلي فقد بلغ ٧٣,٥٥ مليار شيكل، إضافة إلى ١١٦ مليون شيكل للتنسيق في المناطق المحتلة.

فـي العـام ٢٠١٧ –وحسب المعطيات الأولية– كان العجز فـي الميزانية أقل من المخطط وبلغ ٢٤,٨ مليار شيكل، أي ما يعادل ١,٩٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي،

وبكلمات أخرى لم يتطابق التنفيذ مع التخطيط نتيجة لزيادة في المدخولات الحكومية بـــ ١٣,٣ مليـار شـيكل، ونتيجة لزيـادة الإنفاق الحكومي بـ ١,٤ مليار شـيكل عن الإنفاق المخطط.

لقد تم تمويل العجز بواسـطة تجنيد ١٤,٧ مليار شـيكل منها ٦,١ مليار شـيكل جندت محليا و ٨,٥ مليار شيكل جندت من الخارج. إضافة إلى مدخولات من رأس المال بقيمة ١,٦ مليار شـيكل أتت من بيع أراض بملكية الدولة و٦,٨ مليار شـيكل من أرصدة الدولة في البنوك.

لقـد بلـغ الإنفـاق الحكومي ٣٦٠,٨ مليار شـيكل فـي حـين كان المخطط إنفاق ٣٥٩,٤ مليار شيكل، أي أن التنفيذ كان ١٠٠,٤٪ من المخطط. وبلغ إنفاق المكاتب الحكومية ٣١١,٤ مليار شيكل في حين كان المخطط إنفاق ٣٠٨,٦ مليار شيكل.

تظهر متابعة إنفاق المكاتب الحكومية المدنية والمكاتب الأمنية أنه حسب تخطيط الميزانيـة كان من المفترض، أن ترتفـع نفقات المكاتب المدنية بـ ٨,٩٪ عن الإنفاق فـي عـام ٢٠١٦، وعلى أرض الواقـع ارتفعت نفقات المكاتـب الحكومية المدنية بـ ٨,٨٪ عمـا كانـت عليـه في العام ٢٠١٦، أي بأقل مما هـو مخطط له، بينما كان المخطـط أن يرتفـع الإنفـاق فـي المكاتب الأمنية بـــ ٠,٧٪ عن الإنفـاق في العام ٢٠١٦، ولكـن الإنفـاق في العـام ٢٠١٧ ارتفع بـ ٥,٥٪ عمـا كان عليه في العام ٢٠١٦، أي بمـا يقـارب ثمانيـة أضعاف مـا كان مخططا له، ومـن الطبيعي جدا أن تزيـد النفقات الأمنية نتيجة للأوضا ع الأمنيـة في المنطقة، وخاصة أن العملية السياسـية لـم تشـهد أي تقدم خـلال عام ٢٠١٧، ومـن المتوقع أيضـا أنه خلال العام ٢٠١٨ سيكون الاتجاه نفسه بزيادة النفقات الأمنية، خاصة على أثر إعلان ترامب نيته نقل السـفارة الإسرائيلية إلى القدس، ومن المؤشرات الأولية على ذلك أن الشـهر الأول لعام ٢٠١٨ شـهد توترا بين إسرائيل وفلسطين، ومن المتوقع أن يستمر ذلك، ما قد يترك أثره على الإنفاق الأمني.

بلغـت المدخـولات الحكومية في عـام ٢٠١٧ ما يقارب ٣٣٦ مليار شـيكل بزيادة ١٣,٣ مليار شـيكل عن التخطيط في الميزانية الأصلية. وسـاهمت جباية الضرائب بالقسـم الأكبر من المدخولات الحكومية، حيث جمع ٣٠٦,٥ مليار شـيكل كضرائب بزيادة ١١,٩ مليار شيكل عن التخطيط الأصلي. لقد بلغت المدخولات من الضرائب المباشرة ١٦٨ مليار شيكل و١٣١,٦ مليار شيكل من الضرائب غير المباشرة و ٦,٤ رسوم أخرى. وبلغت المدخولات الأخرى٢٩,٥ مليار شيكل بزيادة ١,٣ مليار شيكل عما كان الأمر مخططا له.[١٧]

٢.٢ الدين الحكومي والعام والتدريج الائتماني

تشير المعطيات الأولية للعام ٢٠١٧ أن الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى ٥٩,٤٪ بعد أن كان ٦٠,٧٪ في العام ٢٠١٦، وبالنسبة لإسرائيل يعني هذا المؤشر كثيرا، إذ بدأ بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٣، ووصل إلى النسبة المطلوبة حسب وثيقة ماستريخت في العام ١٩٩٢ والتي تقول إنه على الدول المشاركة في الاتحاد الأوروبي أن توفر شرطين أساسيين حسب السياسات المالية، وهما أن ينخفض الدين الحكومي دون الـ ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأن ينخفض العجز في الميزانية إلى دون ٣٪ من الناتج المحلي. أما الدين العام فقد انخفض هو الآخر إلى ٦١,١٪ من الناتج المحلي بعد أن بلغ ٦٢,٤٪ في العام ٢٠١٦ (شكل رقم ٢). وتفسر وزارة المالية هذا الانخفاض المستمر خلال العقد الأخير، كنتيجة للسياسات المالية الكفؤة إلى جانب اهتمام المالية بالأوضاع الاجتماعية ووضعها على جدول أعمالها اليومي والاهتمام بالطبقات المتوسطة والضعيفة حسب أقوال وزير المالية كحلون، بينما يضيف المحاسب العام للوزارة المالية أن هذا الإنجاز يدل على قوة الاقتصاد الإسرائيلي ومتانته، وإلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب العجز المنخفض في ميزانية الحكومة وإلى قوة الشيكل مقابل الدولار والانخفاض المستمر بالفائدة المتراكمة على الدين الحكومي.[١٨]

شكل رقم ٢: نسبة الدين الناتج ٢٠١٧

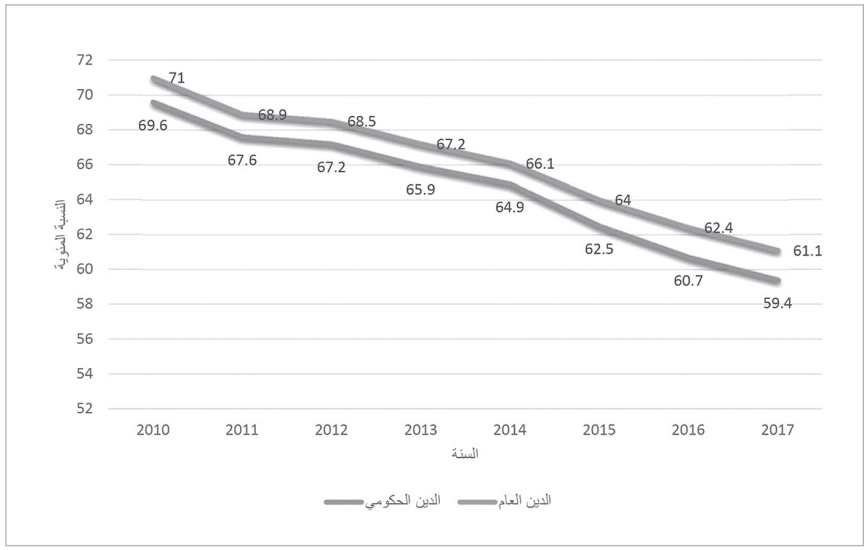

لقد أخذت إسرائيل على عاتقها –كما يقول الكثير من المحللين الاقتصاديين– بأن تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج بخلاف عن الكثير من الدول الموجودة

فـي الاتحـاد الأوروبي، رغم أن هذا الإنجاز هو رمزي لأن إسـرائيل ليسـت عضـوا في الاتحـاد الأوروبي وخفضـت دينها الخارجي بأكثـر من ١٩٪ في العقد الأخير، ومن الدول الذي خفضت دينها الخارجي نسـبيا للناتج كل من، تركيا الذي انخفض دينها الخارجي ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٦ بـ ١٧,٩٪ والعربية السـعودية ١٥,٦٪ وأندونيسـيا ١٣,٥٪ والهنـد ٨٪. بينمـا الدين الخارجي بالنسبة للناتج ارتفع بشكل ملحوظ بهدف دفع النمو الاقتصادي والخروج من الركود في كل من الولايات المتحدة، إيطاليا، فرنسـا، بريطانيا، كندا وألمانيا، وبلغت الذروة لدى اليابان التي ارتفع فيها الدين الخارجي بالنسبة للناتج من ١٨٤٪ إلى ٢٣٩٪.

مـن المتوقـع أن تخفيض الدين العام بالنسـبة للناتج، وكذلـك العجز في الميزانية بالنسـبة للنـاتج في العـام ٢٠١٧ سيحسـن التدريج الائتماني، ولكن شـركة فيتش وبالتحديد في شـهر تشـرين الثاني ٢٠١٧، أبقت التدريج الائتماني لإسـرائيل كما كانت عليه سابقا بمستوى A+ رغم إيمانها بأن أداء الاقتصاد الكلي جيد، لأن فيتش تتوقع أن العجز في الميزانية في العام ٢٠١٨ سـيكون قريبا إلى ٢,٩٪ من الناتج، وتتوقع فيتش بأن الدين العام سيزداد في العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩ نتيجة لتوقعها بأن العجز سيزداد، وأن معدلات النمو ستتباطأ.[١٩]

كذلـك الأمر مع شـركة S&P ، فقد أبقت التدريـج الائتماني كما كانت عليه سـابقا بمسـتوى A+ وتتوقع الشـركة بأن النمو في الاقتصاد الإسـرائيلي سـيكون بمعدل ٣,١٪ في السـنوات ٢٠١٨ – ٢٠٢١، وأن هذا النمو سـيكون نتيجة للاسـتهلاك الشـخصي، وأيضا من أنشـطة تصدير الخدمـات، وتتوقع الشـركة أن المبنـى الائتلافـي للحكومة سـيحدّ من قدرة الحكومـة في معالجة قضايا طويلة الأمد.[٢٠]

رغم الانخفاض الذي طرأ على نسـبة الدين الحكومي والدين العام بالنسـبة للنـاتج، وكذلـك العجز فـي الميزانية الذي جـاء أقل من التخطيـط، دفعت قيود داخلية أخرى شـركات التدريج الائتمانية إلى إبقاء التدريج الائتماني كما كان عليـه فـي العام الماضـي، وتتلخص هذه القيـود بقيدين أساسـيين، وهو مبنى الائتـلاف الحكومـي في إسـرائيل الذي مـن الممكن أن يقف حائـلا أمام تنفيذ سياسات مالية كفؤة تخدم بالأساس النمو وتقلص الفجوات بين مواطني الدولة وخصوصا بين اليهود والعرب وبين الرجال والنساء، إضافة إلى الأجواء الجيو سياسية في المنطقة.

٢.٣ السياسة النقدية

كما هو الحال في الكثير من الدول المتطورة، وعلى أثر معدلات التضخم المنخفضة نسبيا في العالم، أبقت إسرائيل على سياسة نقدية توسعية، وقررت اللجنة النقدية عدم تغيير نسبة الفائدة وإبقاءها بمستوى ٠,١٪ كما هو الحال منذ آذار ٢٠١٥، مع توقعات أن تبقى هذه النسبة حتى الربع الثالث من العام ٢٠١٨.

وأشارت اللجنة النقدية في بنك إسرائيل أن السياسة النقدية التوسعية ستستمر ما دامت معدلات التضخم لم تصل إلى الحد الأدنى للتضخم المنشود (١٪-٣٪). ويدعم هذه السياسة النقدية المناخ العالمي العام للسياسات النقدية، فجزء كبير من البنوك المركزية في العالم اتخذ قرارات بالنسبة للفائدة تدعم سياساتها النقدية التوسعية، على الرغم من تحسن النشاط الاقتصادي فيها والذي عبر عنه بانخفاض معدلات البطالة والتقليص في فجوات الناتج، وعلى الرغم من ارتفا ع أسعار النفط فإن معدلات التضخم بقيت منخفضة وأقل من معدلات التضخم التي وضعتها كهدف لها.

فعلى سبيل المثال، أبقى البنك المركزي الأوروبي على نفس نسبة الفائدة -٠,٤٪ بسبب معدلات التضخم المتدنية، وأعلن أنه ابتداء من كانون الثاني ٢٠١٨ متوقع أن يقلص شراء سندات الدين من ٦٠ مليار يورو إلى ٣٠ مليار يورو في الشهر، أما بنك اليابان المركزي فقد أبقى على نسبة فائدة -٠,١٪ وأعلن أنه سيستمر باتخاذ سياسة نقدية توسعية، أما البنك المركزي الكندي فقد رفع نسبة الفائدة على أثر معدل النمو المرتفع في الاقتصاد الكندي،[٢١] أما الفيدرال رزيرف الأميركي فقد رفع نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪، ومن المتوقع أن يرفع نسبة الفائدة ثلاث مرات خلال العام ٢٠١٨. [٢٢]

لقد كان للعوامل التالية الأثر الأساسي على قرار اللجنة النقدية بإبقاء نسبة الفائدة، واستمرار السياسة النقدية التوسعية خلال العام ٢٠١٧.:

أ. معدل التضخم المالي الشهري خلال العام ٢٠١٧، والتوقعات لمعدلات التضخم كما ذكر سابقا.

ب. النشاطات الاقتصادية الحقيقية، والتي تمثلت باعتدال في معدل النمو الاقتصادي وبالذات في النصف الثاني لعام ٢٠١٧ والتي قادت للتقدير أن وتيرة معدل النمو ملائمة لإمكانيات النمو، خاصة أن سوق العمل موجود في وضع شبه تام للتشغيل الكامل، وكذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك الشخصي يساهم بشكل أساسي في معدل النمو الاقتصادي.

ج. سعر الصرف للعملات الأجنبية، ففي النصف الأول للسنة ارتفع سعر التبادل، ولكن الانخفاض عاد من جديد في النصف الثاني.

د. سوق السكن: في النصف الأول ارتفعت أسعار الشقق، ولكن حدث تباطؤ في النصف الثاني بأسعار الشقق وسجل انخفاضا في بدايات البناء، وحدث في البداية انخفاض في أخذ القروض السكنية، ولكنه استقر فيما بعد، ولذا فإن أرصدة الاعتمادات للسكن توسعت باعتدال مقارنة مع العام الماضي.

هـ الاقتصاد العالمي: استمر التحسن بالتجارة الخارجية ومعطيات النمو لغالبية الاقتصادات، التضخم في غالبية الاقتصادات كان منخفضا واستمرت السياسات الاقتصادية التوسعية.

و. ارتفعت مؤشرات الأسهم في النصف الأول للسنة، ولكن مقارنة مع مؤشرات الأسهم في البورصات العالمية كان التنفيذ أقل، وفي النصف الثاني كان استقرار في مؤشرات الأسهم في إسرائيل، وفي شهر كانون الأول كان هناك انخفاض في مؤشرات الأسهم، وفي عام ٢٠١٧ كان هناك ارتفاع في حجم الإصدارات للشركات الجماهيرية غير المالية.

شهد سعر الصرف للعملات الأجنبية انخفاضا منذ بداية ٢٠١٧ واستمر الانخفاض طيلة أشهر السنة باستثناء أشهر الصيف.

٢,٤ سوق العملة الأجنبية

شهد سعر الصرف للعملات الأجنبية انخفاضا منذ بداية ٢٠١٧، واستمر الانخفاض طيلة أشهر السنة باستثناء أشهر الصيف، وخاصة أشهير تموز وآب التي ارتفعت خلالها أسعار العملات، وهي الأشهر التي يزيد فيها الطلب على العملة الأجنبية نتيجة للسياحة الخارجة من إسرائيل خلال الإجازة الصيفية، ولكن بالمعدل انخفضت أسعار الصرف للعملات الأجنبية وارتفعت قيمة الشيكل بالنسبة لسنة ٢٠١٦. فمعدل سعر صرف الدولار للعام ٢٠١٧ بلغ ٣,٥٩٩ شيكل مقارنة بـ ٣,٨٤ شيكل للدولار في عام ٢٠١٦، أما المعدل السنوي لسعر صرف اليورو فقد بلغ ٤,٠٦ شيكل مقابل ٤,٢٤ شيكل لليورو في عام ٢٠١٦، كذلك الأمر بالنسبة للجنيه الإسترليني، حيث بلغ معدل سعر الصرف للجنيه ٤,٦٣٥ مقابل ٥,٢٠٦ في العام ٢٠١٦، وكذلك الدينار الأردني انخفض خلال عام ٢٠١٧، وبلغ المعدل السنوي للدينار الأردني ٥,٠٧ مقابل ٥,٤١٥ في العام ٢٠١٦ .[٢٣] ومن الجدير بالذكر إن بنك إسرائيل تدخل مرات عديدة في سوق العملة الأجنبية وقام باقتناء الدولارات، إضافة لعملية الشراء التي يقوم بها البنك المركزي بهدف تقليص تأثير استخراج الغاز الطبيعي، من أجل الحفاظ على قيمة

الدولار، وبهدف الحفاظ على الاستقرار وتحفيز الصادرات، ويبدو أن البنك المركزي مستمر في هذه السياسة إذا اشترى ١,٨ مليار دولار في بداية شباط ٢٠١٨، وهذه الصفقة هي من أعلى عمليات الشراء التي قام بها البنك المركزي منذ عام ٢٠١٥ ضمن سياسة التدخل في سوق العملة الأجنبية.

بلغ رصيد البنك المركزي في نهاية شهر كانون الأول ١١٣٠١٠ مليون دولار.

من جهة ثانية، بلغ رصيد البنك المركزي في نهاية شهر كانون الأول ١١٣٠١٠ مليون دولار، مسجلا ارتفاعا بـ ٩٣١ مليون دولار عن الشهر الذي سبقه، وبالمقارنة مع عام ٢٠١٦ فقد بلغ رصيد البنك المركزي في نهاية كانون الأول ٢٠١٦: ٩٨٣٦١ مليون دولار، ويساوي رصيد ٢٠١٧ ما نسبته ٣٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.[٢٤]

٢.٥ سوق الأوراق المالية[٢٥]

شهدت بورصة تل أبيب تقلبات في أسعار الأسهم، فقد انخفض مؤشر تل أبيب – ٣٥ خلال العام ٢٠١٧ بما يقارب ٢٪ وذلك بتأثير انخفاض أسعار أسهم شركات الأدوية مثل تيفع التي انخفضت أسهمها بـ ٦٠٪ وكذلك ميلين وفريجو. من جهة ثانية ارتفع مؤشر تل أبيب –٩٠ الذي يمثل الأسهم للشركات متوسطة الحجم، بما يقارب ٢٠٪ وذلك نتيجة لارتفا ع الأسهم العقارية وأسهم شركات الهايتك، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم ٣) عوائد مؤشرات الأسهم للعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ والعوائد في السنوات الخمس الأخيرة. ويلاحظ من خلال الجدول أن عوائد مؤشرات الأسهم انخفضت مقارنة بعام ٢٠١٦ في غالب المؤشرات باستثناء مؤشر تل أبيب ٩٠، وتل أبيب مالي، وتل أبيب عقاري، التي ارتفعت عوائدها في السنة الأخيرة مقابل السنة السابقة، ويلاحظ أنه في السنوات الخمس الأخيرة كانت العوائد الأعلى من نصيب مؤشر تل أبيب العقاري والمالي ومؤشرات الأسهم في مجال التكنولوجيا. وقد ساهم في انخفاض عوائد مؤشرات الأسهم مقارنة بعام ٢٠١٦ كل من العوامل التالية:

شهدت بورصة تل أبيب تقلبات في أسعار الأسهم.

أ. معدلات النمو في الناتج المحلي كانت أقل من نمو الناتج في العام ٢٠١٦.
ب. ضعف الدولار مقابل الشيكل خلال السنة واستقراره في نهاية السنة على سعر ٣,٥١ شيكل للدولار، على أثر تدخل بنك إسرائيل في سوق العملة واقتناء كميات من الدولارات.
ج. ارتفاع أسعار النفط العالمية.

جدول رقم٣: عوائد مؤشرات الأسهم

المؤشر	٢٠١٧	٢٠١٧–٢٠١٣	٢٠١٦
تل أبيب – ٣٥	٪٢–	٪٢٢	٪٤–
تل أبيب –٩٠	٪١٩	٪٤٨	٪١٧
تل أبيب – سيم ٦٠	٪٨–	٪٦٦	٪٢٤
تل أبيب تك –عليت	٪٤	٪٢٣	٪١٦
تل أبيب – مالي	٪٢٤	٪٦٩	٪١٩
تل أبيب – عقاري	٪٢٠	٪٨١	٪١٧
تل أبيب غلوبل– بلوتك	٪٣–	٪١٧	٪١٥
تل أبيب – تكنولوجيا	٪١٣	٪٦٣	٪٢٤
تل أبيب – بيومد	٪١٧–	٪٢–	٪١٢–
تل أبيب – نفط وغاز	٪١٨–	٪٢٠–	٪١٨

المصدر: تقرير البورصة ٢٠١٧

أما العوامل التي أثرت إيجابيا على عوائد مؤشرات الأسهم فتتلخص بالنقاط الآتية:

أ. نسبة الفائدة المقررة من بنك إسرائيل والتي لم تتغير منذ آذار ٢٠١٥.

ب. معطيات أداء الاقتصاد الكلي: انخفاض معدلات البطالة والانخفاض بنسبة الدين العام نسبة للناتج والتدريج الائتماني لإسرائيل.

ج. الانخفاض في ضريبة الشركات بـ ١٪.

د. التحسن في معدلات النمو في الولايات المتحدة وأوروبا وزيادة نسبة الفائدة في الولايات المتحدة، إضافة لزيادة عوائد مؤشرات الأسهم في الولايات المتحدة.

بلغ معدل الدورة اليومية لسوق الأسهم ١,٤ مليار شيكل، بزيادة ١١٪ عن المعدل اليومي في السنة السابقة. وجند ١١ مليار شيكل منها مليار شيكل إصدارات للجمهور بارتفاع ٧٤٪ عن المبلغ الذي جند في عام ٢٠١٦.

للتلخيص، بلغ معدل الدورة اليومية لسوق الأسهم ١,٤ مليار شيكل، بزيادة ١١٪ عن المعدل اليومي في السنة السابقة. وجند ١١ مليار شيكل منها مليار شيكل إصدارات للجمهور بارتفاع ٧٤٪ عن المبلغ الذي جند في عام ٢٠١٦.

فضل المستثمرون في سوق سندات الدين، نتيجة للفائدة المنخفضة، الاستثمار بسندات الدين التابعة للشركات، فقد ارتفعت أسعار سندات الدين التي بملكية الشركات بـ ٦٪، وبالمعدل ضعف الارتفاع بسندات الدين التي بملكية الحكومة. وقد جند ما يقارب ٦٦ مليار شيكل بواسطة سندات دين الشركات.

بلغ معدل الدورة التجارية اليومية بسندات الدين للشركات ٩٠٠ مليون شيكل في اليوم بزيادة ٨٪ عن المعدل اليومي في السنة السابقة. أما معدل الدورة التجارية لسندات الدين الحكومية، فقد بلغ ١,٧ مليار شيكل بانخفاض ٥٪ عن الدورة اليومية في سنة ٢٠١٦.

لقد جندت الحكومة في سوق سندات الدين في عام ٢٠١٧ ما يقارب ٤٦ مليار شيكل، وهو مبلغ أقل من السنة الماضية.

٣. الاستيطان في الضفة الغربية في ميزانية ٢٠١٧- ٢٠١٨

من الصعب جدا متابعة تكلفة الاستيطان في الضفة الغربية، نظرا لتشابك المعطيات والمخصصات التي تخصص للمستوطنات بواسطة الدوائر الحكومية المختلفة، ولكن هناك محاولات جادة لمعرفة تكلفة الاستيطان وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي، وإحدى هذه الطرق هي الوقوف عن كثب عما يرصد من ميزانيات لصالح المستوطنات من خلال ميزانية الحكومة.

وفي هذا الإطار، ومن خلال تقرير لمركز ماكرو – مركز الاقتصاد السياسي حول المستوطنات في الضفة الغربية في ميزانية الحكومة لعامي ٢٠١٧–٢٠١٨، تبين أنه من المتوقع أن يكون نصيب كل مواطن يسكن في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية ١٩٢٢ شيكلا بصورة منح وتخفيضات ضريبية. وهي أعلى من كل مواطن في الجليل بـ ٣٠٣ شيكل، وكل مواطن في النقب بـ ٣٦٧ شيكلا، وأعلى بـ ١٤١٦ شيكلا بالمعدل من كل مواطن في إسرائيل.[٢٦]

وجاء في التقرير أنه في منتصف عام ٢٠١٦، وفي قرارين في شهري حزيران وتموز، تقرر تحويل ٧٥ مليون شيكل في السنوات ٢٠١٦–٢٠١٨، وفي قرار آخر تقرر أن تحول ٥٥ مليون شيكل في السنوات ٢٠١٦–٢٠٢٠. وتخصص هذه التحويلات لكل من الأهداف الآتية: تعزيز الحصانة الجماهيرية، تعزيز السلطات المحلية، تعزيز المؤسسات العامة والبنية الجماهيرية، إصلاحات الأحياء السكنية ومساعدات للمصالح الاقتصادية. وقد حددت هذه الميزانيات لكل المستوطنات، وبالذات لكريات أربع والمستوطنين في الخليل، إضافة لذلك فإن هناك تحويلات للمستوطنات تمر من قبل الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الزراعة، التربية والتعليم والداخلية ووزارات أخرى، وحسب معدي التقرير فإن المنح والتخفيضات الضريبة تقدر بما يقارب ٧٦٠ مليون شيكل.[٢٧] إضافة لذلك، فإن ميزانيات أخرى تحول للمستوطنات، فعلى سبيل المثال، وعد نتنياهو رئيس مجلس المستوطنات بتحويل ٨٠٠ مليون شيكل تخصص للبنى التحتية، إنارة وفتح شوارع جديدة في تشرين الأول ٢٠١٧ ،وهذه الميزانية ستصرف ما بين ٢٠١٧–٢٠٢٠. [٢٨]

تقرير لمركز ماكرو – مركز الاقتصاد السياسي حول المستوطنات في الضفة الغربية في ميزانية الحكومة لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨: نصيب كل فرد يسكن في المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية ١٩٢٢ شيكلا بصورة منح وتخفيضات ضريبية.

هناك تحويلات للمستوطنات تمر من قبل الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الزراعة، التربية والتعليم والداخلية ووزارات أخرى.

ميزانيات أضافية تحول للمستوطنات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وعد نتنياهو رئيس مجلس المستوطنات بتحويل ٨٠٠ مليون شيكل تخصص للبنى التحتية، إنارة وفتح شوارع جديدة في تشرين الأول ٢٠١٧ وهذه الميزانية ستصرف ما بين ٢٠١٧-٢٠٢٠.

كما ذكر سابقا، فإن حساب تكلفة المستوطنات هو من الأمور الشاقة، والتي لا يفصح عنها، مع هذا فإن وزارة المالية تقدم تقريرا سنويا للخزانة الأميركية، وحسب تقرير وزارة المالية فإن تكلفة المستوطنات السنوية هي تقريبا مليار شيكل، ويقدم هذا التقرير للحزانة الأميركية لأن الإدارة الأميركية قبل عهد الرئيس الحالي ترامب كانت تمانع تطوير المستوطنات، وقد تم الاتفاق ما بين إسرائيل والولايات المتحدة بخصم هذا المبلغ من الكفالة الأميركية لإسرائيل، لذا فإن المليار شيكل التي يتم الإفصاح عنها هي حسابات لا تأخذ بالحسبان كل الاستثمارات في المستوطنات، وللتدليل على ذلك فإن شق طريق يخدم المستوطنات لا يؤخذ بالحسبان لأنه من المفترض أن يخدم الفلسطينيين،[٢٩] رغم أنه أقيم من أجل خدمة المستوطنين .إضافة لذلك فإن المستند الذي يشمل تكلفة المستوطنات لا تدخل فيه التكلفة الأمنية، وتكلفة الدعم الحكومي للمواصلات وتكاليف أخرى، يضاف إلى ذلك تشغيل المستوطنين في المكاتب الحكومية، فلقد وجدت منظمة التعاون والتنمية أنه نسبيا لموظفي الدولة فإن نسبة موظفي الدولة المستوطنين هو ضعفا النسبة في إسرائيل، ويدل ذلك على أن الدولة تهتم بتوظيفهم حتى لو كانت وظائف غير منتجة.[٣٠]

بموجب تقرير وزارة المالية السنوي للخزانة الأميركية، فإن تكلفة المستوطنات السنوية هي تقريبا مليار شيكل. لكن المليار شيكل التي يتم الإفصاح عنها هي حسابات لا تأخذ بالحسبان كل الاستثمارات في المستوطنات.

للتلخيص، وضمن التقديرات الإسرائيلية، فإن تكلفة المستوطنات تزداد بشكل سريع في الآونة الأخيرة، وتقدر بمليارات الشواكل، ولا تحسب وفق المردود المالي بل السياسي والأيديولوجي.

إجمال

تناول هذا الفصل المؤشرات الاقتصادية التي تناقش أداء الاقتصاد الإسرائيلي في ظل بدايات الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بدول العالم، وخاصة الدول المتطورة منها عام ٢٠٠٨، إذ إنه وبتزامن غير مفسر، خطت الدول المتطورة خطوات نحو التعافي الاقتصادي، ما زرع بالمؤسسات الدولية الأمل في نمو الاقتصادات المتطورة، وأيضا وبتزامن غير مخطط حافظت الدول الصاعدة على أداء جيد، رغم كل المخاوف التي ساورتها في السنتين الأخيرتين. ولم يتخلف الاقتصاد الإسرائيلي عن ذلك، رغم أن معدل النمو في العام ٢٠١٧ انخفض عن العام ٢٠١٦، وبقي الإنفاق على الاستهلاك الشخصي أحد المركبات الأساسية التي ساهمت في دفع معدل النمو، وكذلك الاستهلاك العام، رغم انخفاضهما مقارنة بالعام الماضي.

وساهم أيضا قطاع التجارة الخارجية في النمو، وزادت الصادرات عن ١٠٠ مليار دولار، وشهدت الصادرات السلعية ارتفاعا بـ ١٪ بعد أن انخفضت في الأعوام السابقة، وكذلك ارتفعت الصادرات التي تعتمد على الهايتك، وخاصة قطاع الخدمات.

وفي سـوق العمل وصل الاقتصاد الإسـرائيلي إلى التشغيل شبه الكامل، وانخفض معدل البطالة، ولكن هناك مخاوف تهدد سـوق العمل، إذ إن نسـبة الاشـتراك في قوة العمـل تراجعت قليـلا، أما معدل التضخم المالي فقد ارتفع وأصبح موجبا بعد أن كان سلبيا لسنتين متتاليتين، ولكن الارتفاع لم يصل إلى الحد الأدنى لمجال ارتفاع الأسعار المخطط، ما حدا ببنك إسـرائيل إلى عدم رفع نسـبة الفائدة وإبقائها بمسـتوى ٠,١٪ طمعا منه في دفع عجلة النمو الاقتصادي مسـتعملا سياسـة التوسـع النقدي كما هو الحال في معظم الدول المتطورة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي واليابان، متوقعا أن يرفع نسبة الفائدة في الربع الأخير لعام ٢٠١٨ في حالة تغيير اتجاه الأسعار ومعدلات النمو، وكذلك في حالة انخفاض قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية.

وفي هذا السياق، فإن قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية ارتفعت في العام ٢٠١٧ مكملا لمسـيرة السـنة التي سبقتها، ما حدا في بنك إسرائيل إلى التدخل في سوق العملة الأجنبية وشراء العملة الصعبة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع احتياط العملة الأجنبية في نهايـة ٢٠١٧ وبزيـادة ملموسـة عما كانت عليـه في العـام ٢٠١٦، وبالتقدير فإن احتياط العملـة الأجنبيـة بلـغ ٣٣٪ من الناتج المحلـي الإجمالي. وفي سـوق الأوراق المالية، كان هناك انخفاض في عوائد مؤشـرات الأسـهم رغم الارتفاع في العوائد عالميا، وقد سـاهم في انخفاض العوائد معدل النمو المنخفض نسـبيا للعام السـابق، وارتفاع قيمة الشـيكل وارتفاع أسـعار النفط العالمية. أما في إطار السياسـات المالية فقد اتسـمت سنة ٢٠١٧ بانخفاض العجز في الميزانية إلى ما دون ٢٪ من الناتج المحلي، وازدادت بشـكل خاص النفقات الأمنية عن المخطط له، أما نسبة الدين الحكومي الخارجي فقد هبطت إلى ما دون ٦٠٪ وهو يناسـب معاهدة ماسـترخت للدول الأوروبية، رغم أنه لا يعني شـيئا للاقتصاد الإسرائيلي، سوى كونه مؤشرا رمزيا، وقد يحسن التدريج الائتماني لإسرائيل مستقبلا. وانخفـض أيضـا الدين العام بالنسـبة للنـاتج ولكن التدريج الائتمانـي بقي على ما كان عليه سـابقا مع توقعات أن يتحسـن أكثر مسـتقبلا، إذا لم يتأثر بالظروف الداخلية لمبنى الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وإذا لم تتأزم الأجواء الجيو سياسية في المنطقة.

وللخلاصة فإن التوقعات المستقبلية تشير إلى أن معدل النمو خلال العامين المقبلين سـيرتفع، ولكنه لن يتجاوز ٣,٥٪. ولكن المؤشـرات الأولية لعام ٢٠١٨ لا تسـير في هـذا الاتجـاه، وإذا ما بقيت في اتجاهها الحالي فإن معدل النمو سـيتراجع إلى ما دون ٢,٥٪. وفـي النهاية، وبناء على المعطيات الشـحيحة حـول التكلفة الاقتصادية للمسـتوطنات فـي الضفـة الغربية، فإن تكلفة المسـتوطنات تبلغ مليارات الشـواكل سـنويا وتشـكل عبئا على الاقتصاد الإسـرائيلي، خاصة في مجال تعميق الفجوات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبالذات الطبقة الوسطى والدنيا.

الهوامش

١ دائرة الإحصاء المركزية،٢٠١٨.» الحسابات القومية ٢٠١٧» على الرابط
http://cbs.gov.il/reader/?MIval=%2Fcw_usr_view_SHTML&ID=342 (اخر مشاهدة في ٢٠١٨/٢/١٤).

٢ النمو بالدولار وليس بالشيكل، بمعنى آخر أن معدل النمو بالشيكل أقل، حيث تشير المعطيات الأولية أن نسبة نمو الصادرات بالشيكل بلغ ٢,٣٪. دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٨. المؤشرات الاقتصادية للربع الرابع: على الرابط
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201822028 (آخر مشاهدة في٢٠١٨/٢/١)

٣ معهد التصدير الإسرائيلي، ٢٠١٧. تطورات وتحولات في التصدير الإسرائيلي، ملخص تقرير أولي، معهد التصدير الإسرائيلي كانون الأول ٢٠١٧ متوفر على الرابط .http://www.export.gov.il/files/economy/IElMegamotsikum2017 pdf.pdf?redirect=no (اخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٣٠).

٤ المصدر السابق.

٥ المصدر السابق.

٦ أطرش عاص، ٢٠١٧.»المشهد الاقتصادي الإسرائيلي ٢٠١٦» في غانم هنيدة (محررة) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦، رام الله: الركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» .ص ١٥٥–١٨٧،

٧ مصدر سبق ذكره.

٨ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ٢٠١٨. « **المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية المرصودة في فلسطين ٢٠١٥– ٢٠١٦** "على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Main%20Indicator_A.html
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٣)

٩ دائرة الإحصاء المركزية، كانون الثاني ٢٠١٨. خبر للصحافة على الرابط على الرابط التالي:
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201820029 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٤.)

١٠ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١٨. **بيان للصحافة : معدل الأجرة الشهرية للأجير في تشرين الثاني ٢٠١٧**، ٢٠١٨/٢/٧ على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201826032
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٠)

١١ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ٢٠١٨. « الإحصاء الفلسطيني يصدر النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للعام ٢٠١٧»، رام الله. على الرابط
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3048&mid=3915&wversion=Staging
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٤)

١٢ دائرة الإحصاء المركزية، كانون الثاني ٢٠١٨. « مؤشر الأسعار « خبر للصحافة، على الرابط
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201810012، آخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٢٠.

١٣ الانخفاض في مؤشر الغلاء للمستهلك في حزيران كان نتيجة للانخفاض الموسمي للخضار والفواكه، الألبسة والأحذية وأسعار المواصلات،
التدخل الحكومي في هذا الشهر ساهم بتخفيض الأسعار بنقطتين مئويتين.

١٤ دائرة الإحصاء المركزية، كانون الثاني ٢٠١٨ . « مؤشر الأسعار «خبر للصحافة، على الرابط
http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201810012، آخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٢٠.

١٥ وزارة المالية، ٢٠١٦. اقتراح ميزانية ٢٠١٧–٢٠١٨ على الرابط (http://mof.gov.il/BudgetSite/EconomicPlan/Docu-ments/BugetProposal_2017-2018.pdf (اخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٣٠).
مشاهدة ٢٠١٨/١/٣٠)

١٦ وزارة المالية ، كانون الثاني ٢٠١٨. «المصادقة على ميزانية ٢٠١٩» على الرابط
http://mof.gov.il/Releases/Pages/taktziv19.aspx (اخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٣٠) وأيضا على الرابط
http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/BUDGET2019/Documents/BudgetMain_1.pdf
(اخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٥).

١٧ وزارة المالية، ٨ يناير ٢٠١٨.» تقدير اولي لتنفيذ الميزانية والعجز الحكومي وتمويله»، خبر للصحافة على الرابط .http://mof.gov.il/releases/documents/bitzuatakzivjenuarytodecember2017.pdf (اخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢).

١٨ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠١٨. **المحاسب العام أعلن أوليا عن نسبة الدين إلى الناتج لعام ٢٠١٧**، صفحة وزارة المالية الإسرائيلية ، على الرابط http://mof.gov.il/Releases/Pages/Chov_Totzar.aspx آخر مشاهدة (٢٠١٨/٢/١١)

١٩ دا ماركر، ٢٠١٧/١١/٢٨.« فيتش: انخفاض ملموس في الدين الخارجي سيجلب ارتفاعا في التدريج الائتماني» على الرابط https://www.themarker.com/news/macro/1.4642712 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١).

٢٠ جلوبس ٢٠١٨/٢/٣ «: اس اند بي أبقت التدريج الائتماني..» على الرابط
www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001222181/(٢٠١٨/٢/١٥ اخر مشاهده)

٢١ بنك إسرائيل، شباط ٢٠١٨. تقرير السياسات النقدية النصف الثاني ٢٠١٧،بنك إسرائيل، على الرابط
http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/7-2-18.aspx
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٣)

٢٢ المصدر السابق. السابق

٢٣ بنك إسرائيل، ٢٠١٨. **أسعار الصرف، معدلات سنوية**، على الرابط
http://www.boi.org.il/he/Markets/ForeignCurrencyMarket/Pages/average.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٩).

٢٤ بنك إسرائيل، ٢٠١٨. **رصيد العملة الأجنبية لشهر كانون الأول ٢٠١٧**، على الرابط
http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/07-1-18.aspx
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٧).

٢٥ يعتمد هذا الباب بالأساس على تقرير البورصة لعام ٢٠١٧، على الرابط https://www.tase.co.il/Heb/Lists/gen_res/0133_annual_review/2017_annualreview_heb_accessible.pdf
(آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٥).

٢٦ ماكرو– مركز الاقتصاد السياسي، كانون الأول ٢٠١٦، **المستوطنات في الضفة في ميزانية ٢٠١٧– ٢٠١٨**، على الرابط http://www.macro.org.il/images/upload/items/27884861045856.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٤).

٢٧ ماكرو– مركز الاقتصاد السياسي، كانون الأول ٢٠١٦، **المستوطنات في الضفة في ميزانية ٢٠١٧– ٢٠١٨**، على الرابط http://www.macro.org.il/images/upload/items/27884861045856.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/١٤) .

٢٨ تلفزيون ريشت، تشرين الأول ٢٠١٧. خبر تلفزيوني «٨٠٠ مليون شيكل للاستثمار في البنى التحتية في المناطق على الرابط:
http://reshet.tv/item/news/politics/politics/invalid-construction-465420/

٢٩ ينيف مجال، ٢٠١٧ « كم تكلف المستوطنات دافعي الضرائب؟» **جلوبوس** ،٢٠١٧/١٠/٢ على الرابط (آخر مشاهدة ٢٠١٨/١/٣٠) https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001169731

٣٠ ينيف مجال، في المصدر السابق.